

Distr.: General
27 September 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون
البند ١٦٣ من جدول الأعمال
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة
وبتعزيز دور المنظمة

تنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الفقرات الصفحة

رابعا - الآراء الواردة من الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة بشأن
تقرير اجتماع فريق الخبراء المخصص والقضايا ذات الصلة في مجال تقديم
المساعدة الدولية إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات

٢ ١٠-١

رابعاً - الآراء الواردة من الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة بشأن تقرير اجتماع فريق الخبراء المخصص والقضايا ذات الصلة في مجال تقديم المساعدة الدولية إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات

البنك الدولي

- ١ - بحث البنك الدولي تقرير اجتماع فريق الخبراء المخصص بشأن تقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات. ويرى البنك أن التقرير يشكّل إطاراً مفاهيمياً مفيداً في تقدير الآثار المباشرة وغير المباشرة للجزاءات على الدول الثالثة. في الوقت نفسه، يرى البنك أن الظروف الخاصة بكل بلد هامة فيما يتعلق بوطأة هذه الآثار، وكذلك التفاعلات المعقدة بين الدول وتأثير الجزاءات في الاقتصاد الإقليمي. وعموماً، يرى البنك الدولي أن التركيز بقوة على تجارة السلع والخدمات وعلى والتشعبات المحتملة للعمالة ولا سيما تخفيف وطأة الفقر مسألة حاسمة.
- ٢ - ويعمل البنك على نطاق واسع في الدول الثالثة الرئيسية المتضررة بالجزاءات من أجل تحسين القدرات الأساسية لاقتصادات هذه البلدان على مواجهة الصدمات الخارجية والصدمات الاقتصادية الأخرى. وسيسهم ذلك أيضاً بدوره في تخفيف آثار الجزاءات في الاقتصاد الإقليمي. وبالإضافة إلى تقديم المساعدة من أجل تحسين قدرة هياكل الإنتاج المحلية على المنافسة، وإصلاح القطاع العام وتنويع هياكل التجارة والصادرات لأغراض الاقتصاد العالمي والاقتصادات الإقليمية الأوسع نطاقاً، يرحب أيضاً البنك الدولي بالفرص التي تتاح للتشاور إقامة حوار بناء مع الدول الثالثة بشأن تأثير الجزاءات علىفرادى البلدان والاقتصاد الإقليمي. وسينظر البنك الدولي في المطالب المحددة التي ترد عليه من البلدان الأعضاء في هذا الصدد.
- ٣ - وبصورة أخص، قدم البنك الدولي معلومات عن بعض الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات المفروضة على العراق وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ففي الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا شملت الأضرار المترتبة على الجزاءات المفروضة على العراق في الدول الثالثة، لا سيما الأردن ولبنان، شملت خسائر في الصادرات والسلع وخدمات العمل، وواردات الطاقة، والإيرادات الضريبية والعمالة. ونظراً لصغر أسواقها المحلية نسبياً، وتركز هياكل الصادرات وسرعة نمو القوى العاملة فيها، اعتمدت هذه الاقتصادات بقوة على الدول المصدرة للنفط مثل العراق والسوق الإقليمية الأوسع نطاقاً من أجل تصدير السلع وخدمات العمل. وخدمات العمل حاسمة بوجه خاص في حالة هذين البلدين، حيث تناهز قيمة التحويلات، ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن و ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان. وعلى إثر حرب الخليج وفرض الجزاءات على العراق، كان تمزق الاقتصاد الإقليمي حاداً بوجه خاص في الأردن الذي تكبد خسائر كبيرة من النقد الأجنبي وواجه ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي. وفي مصر، حيث كان فقد فرص العمالة الناشئ عن فرض الجزاءات على العراق كبيراً أيضاً فإن انخفاض حجم التحويلات كان له تأثير كبير على مستويات الفقر في الأرياف.
- ٤ - وتعتمد الأردن ولبنان أيضاً اعتماداً كبيراً على السوق الإقليمية لأغراض التجارة في السلع، كما يتبين ذلك

شكل مشتريات صافية في عام ٢٠٠٠ في إطار برامج صندوق النقد الدولي الحالية. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة كبيرة إلى تمويل موازين المدفوعات لدعم برامج أقوى في مجالي التكيف والإصلاحات في المنطقة.

٦ - وتفترض التوقعات، أنه في حالة عدم التعجيل بتنفيذ المشاريع الإقليمية، فإن حجم التمويل الذي تقدمه الجهات الدائنة الرسمية للمشاريع سيبلغ نحو مليارين من الدولارات في عام ٢٠٠٠. وفي حين سيمثل ذلك زيادة على المستويات المقدرة لعام ١٩٩٩، فإن إقراض المشاريع سوف لا يزيد على مستوياته في عام ١٩٩٨. ونظرا لارتفاع العائد الاقتصادي والاجتماعي مقارنة بالإنفاق على الهياكل الأساسية في جنوب شرقي أوروبا، فإن هناك احتمالا كبيرا أن يزداد حجم الإقراض للمشاريع بشروط ملائمة في عام ٢٠٠٠.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧ - يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تقرير اجتماع فريق الخبراء المخصص بشأن تقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات يوضح بصورة بليغة ومدعومة بالحجج الآثار المباشرة وغير المباشرة التي تحمّلتها هذه البلدان نتيجة للتدابير الوقائية أو تدابير الإنفاذ. ويرى أيضا البرنامج الإنمائي أن التوصيات الواردة في التقرير شاملة ومفيدة. وفضلا عن ذلك، قدم البرنامج الإنمائي معلومات مفصلة عن الأنشطة في دول البلقان المتضررة من تطبيق الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وبصورة أعم بسبب الحالة السائدة في المنطقة. ويرد فيما يلي ملخص للنقاط الرئيسية التي تهم الجميع والمنطقة في نفس الوقت.

٨ - ومنذ تفكك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، والبرنامج الإنمائي يقدم الدعم والمساعدة إلى البلدان التالية المتأثرة بالتطورات في البلقان، بما في ذلك الآثار

من أن الاعتماد على السوق الإقليمية يفوق ١٣ مرة تقريبا ما هو متوقع على أساس الصادرات إلى الاقتصاد العالمي، حيث تمثل الصادرات داخل المنطقة نحو ٣ في المائة من مجموع صادرات كلا البلدين. وعلى الرغم من الترتيبات الخاصة المتعلقة بمواصلة استيراد الأردن للنفط من العراق، فإن التمزق الذي سببه نظام الجزاءات في توازن الطاقة على الصعيد الإقليمي واضح. ونظرا لما تتسم به الهياكل الضريبية من تخلف في بلدان المنطقة، فقد تفاقم التأثير الضريبي الناشئ عن فقد الضرائب على الواردات. وعلى سبيل المثال، فإن قيمة الضرائب على التجارة الدولية تناهز ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن وتمثل مصدرا هاما من مصادر الإيرادات الضريبية فيه. وفضلا عن ذلك، فإن ضعف شبكات النقل في المنطقة تزيد من حدة التمزق الناشئ عن الجزاءات. وتعني سيطرة التجارة الداخلية في المنطقة وعدم تكامل الهياكل التجارية أن تأثير قطع الطريق التجارية على الدول الثالثة يمكن أن يكون كبيرا وذلك لأن طرق النقل البديلة محدودة.

٥ - وخلال الفترة التي تلت رفع الجزاءات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، حسّنت جميع بلدان جنوب شرق أوروبا تقريبا مواقفها الخارجية إذ تحقق انخفاض كبير في عام ١٩٩٩ في عجز الحسابات الجارية في البوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورومانيا، وكرواتيا. بيد أنه على الرغم من استمرار جهود التكيف المتوقعة في معظم هذه البلدان، لا تزال الاحتياجات المالية الرسمية لموازين المدفوعات بما فيها المنح تقدر بنحو مليارين من الدولارات بالنسبة للمنطقة في عام ٢٠٠٠. وتم تحديد التمويل اللازم لجميع موازين المدفوعات هذه فيما عدا ٣٠٠ مليون دولار بافتراض أنه تم الالتزام بدفع قدر كبير من المساعدة، ولكن دون أن تستخدم في عام ١٩٩٩، و ٤٠٠ مليون دولار في

المؤشرات من أجل تحديد إمكانية نشوب نزاعات عنيفة، ووضع استراتيجيات للاستجابة لحالات الطوارئ وتقديم خيارات سياسية للجهات الرئيسية صانعة القرارات.

المرتبة على نظام الجزاءات اليوغوسلافي: ألبانيا وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورومانيا، وكرواتيا، وهنغاريا. وشملت أنشطة البرنامج الإنمائي في هذه البلدان تقديم الدعم إلى عملية الإصلاح التي تلي فترة المساعدة الإنسانية والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي، فضلا عن بناء القدرات المحلية والوطنية في الأمد الطويل، وتعزيز الحكم الجيد، وبناء الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي، وتنمية المرافق الإنتاجية، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي حين أن أنشطة البرنامج الإنمائي لا تعالج ككل بصورة محددة آثار الجزاءات، فإنها ربما أثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التخفيف من آثارها الاجتماعية والاقتصادية الصعبة على بلدان المنطقة. وربما أسهمت هذه الأنشطة في بعض الحالات، في جهود البلدان المتضررة الرامية إلى تقييم تأثير الجزاءات ووضع سياسات لمعالجة آثار الجزاءات على اقتصاداتها.

٩ - ولكفالة توخي نهج متسق إزاء البلقان، واصل البرنامج الإنمائي دعم المشاريع والأنشطة الإقليمية في جنوب شرقي أوروبا. وعلى سبيل المثال، قام البرنامج الإنمائي برعاية تقرير عن الأمن البشري في جنوب شرق أوروبا لإضفاء بُعد إقليمي على مختلف الحوارات والخيارات المتعلقة بالسياسة العامة من أجل التوصل إلى قرارات تتعلق بإعادة البناء في المنطقة في فترة ما بعد النزاع. وفصلا عن ذلك، يقدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى شبكة دون إقليمية للإنذار المبكر في جنوب شرقي أوروبا على أساس تقارير الإنذار المبكر الوطنية الواردة من جميع دول البلقان التي ترصد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعرقية والدينية الرئيسية، وذلك بهدف إطلاق إشارات تنبئ في الوقت المناسب بالأزمات أو حالات الطوارئ الوشيكة. ويمكن أن تستخدم الحكومات والمنظمات الدولية تحليل هذه